

Distr.  
GENERAL

A/49/815  
S/1994/1446  
22 December 1994



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن  
السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والأربعون  
البنود ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥٢، ٧٠ و ٨٨  
من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط  
الحالة في البوسنة والهرسك  
قضية فلسطين  
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها  
صون الأمن الدولي  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى  
الأمين العام من المندوب الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول  
الخليج العربية التي عقدت في مدينة المنامة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ رجب ١٤١٥ هـ الموافق ١٩ إلى ٢١  
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وأكون ممتنا لو قمتم بتعميم هذه الرسالة والبيان الختامي كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن  
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جاسم بو علي  
السفير المندوب الدائم

البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى  
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية  
المنامة - دولة البحرين  
١٩ رجب ١٤١٥ هـ الموافق ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين، عقد المجلس الأعلى دورته الخامسة عشرة في المنامة بدولة البحرين خلال الفترة من ١٧ - ١٩ رجب ١٤١٥ هـ الموافق ١٩ - ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. برئاسة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان  
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود  
ملك المملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد  
سلطان عُمان

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح  
أمير دولة الكويت

وقد أشاد المجلس بالكلمة القيمة التي افتتح بها صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى، أعمال هذه الدورة، وما تضمنته كلمة سموه من أفكار إيجابية لدفع مسيرة التعاون بين دول المجلس.

واستمع المجلس الأعلى إلى تقرير من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى، اشتمل على تقييم لمسيرة المجلس الخيرة وما حققته من إنجازات لصالح أمن ورخاء مواطني دول مجلس التعاون ومقترحات بناءة لدفع مسيرة التعاون بما يحقق الأهداف والغايات السامية التي أرساها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس. وتضمن التقرير تحليلاً شاملاً لمجمل الأوضاع الإقليمية والتطورات الدولية، وما طرحه أمام دول مجلس

التعاون من تحديات تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين دول المجلس، وأكد على ضرورة السعي لإعطاء روح جديدة للعمل الخليجي المشترك، وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية انطلاقاً من وحدة الآمال والمصير المشترك، كذلك فقد تضمن التقرير أفكاراً لتعزيز الأمن الجماعي، وتطوير وتنشيط التعاون الاقتصادي، ومضاعفة الجهود لإنهاء المشاكل الثنائية العالقة بين دول المجلس قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى.

كما اطلع المجلس على الرسالة التي وجهها صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى أشقائه أصحاب الجلالة والسمو، وأشاد بما تضمنته الرسالة من رؤى وأفكار إيجابية ترتقي بأداء المجلس وتدفع بمسيرته لما يحقق آمال وتطلعات أبنائه.

واطلع المجلس الأعلى على التقارير والتوصيات المرفوعة من اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وعبر عن ارتياحه لما حققته مسيرة العمل المشترك المباركة من إنجازات في كافة مجالات التعاون، مجدداً العزم على دفع المسيرة الخيرة نحو آفاق أرحب وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والرخاء بما يلبي طموحات وتطلعات أبناء دول المجلس وتعزيز دوره الإيجابي في التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار استعرض المجلس الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج في ضوء التطورات الراهنة. كما بحث سبل دعم مسيرة مجلس التعاون وتذليل كافة العقبات التي تعترضها مستلهما روح ومبادئ وأهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون التي أكدت على أن انشاء المجلس انطلق من إيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول مجلس التعاون.

#### تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان العراق

تدارس المجلس الأعلى التطورات الإقليمية ومسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وفي هذا السياق تابع المجلس قرار جمهورية العراق الاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وحدودها الدولية مع جمهورية العراق وفقاً لمتطلبات القرارين ٦٨٧ و ٨٣٣، واعتبره خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على أن الاعتراف العراقي جاء نتيجة صلابة موقف دول مجلس التعاون وإصرار المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن على ضرورة تنفيذ العراق لجميع قرارات الشرعية الدولية، وإقراراً لواقع دولة الكويت السياسي والتاريخي الذي تؤكد الوثائق الرسمية والاتفاقيات الثنائية والدولية.

وإذ يعبر المجلس عن تقديره للدول الأعضاء في مجلس الأمن لموقفها الحازم المطالب بتنفيذ العراق لكافة قرارات الشرعية الدولية فإنه يناشدها الاستمرار في هذه المواقف المبدئية والحازمة ومساعدتها الجادة لإلزام العراق باتخاذ خطوات مماثلة في اتجاه التنفيذ الجاد لكافة قرارات مجلس الأمن، خاصة ما يتعلق بالافراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم وأن ينفذ العراق قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ نصاً وروحاً بالامتناع عن أي عمل استفزازي أو عدواني بما يهدد دولة الكويت ودول المنطقة، ويؤكد المجلس الأعلى أن تنفيذ العراق التام لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه يمثل

عنصرا أساسيا لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة، ومنطلقا لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، كما يؤكد على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ.

ويجدد المجلس الأعلى تأكيد حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق في محنته التي تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان احتياجات العراق من الغذاء والدواء.

#### العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية الجزر

استعرض المجلس الأعلى مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية، مؤكدا موقف دول المجلس الداعي إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وإرساء علاقات جوار طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية.

وانطلاقا من هذه المبادئ، فقد ناشدت دول المجلس إيران مرارا الاستجابة لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجادة.

وإذ يقدر المجلس الأعلى الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذا الخلاف ثنائيا، ونظرا لعدم إبداء إيران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فإن المجلس يدعو إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول.

#### مسيرة السلام في الشرق الأوسط

تدارس المجلس الأعلى تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ولاحظ ما حققته من تقدم ملموس خلال الفترة الماضية تمثل في توقيع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي اتفاق الحكم الذاتي واتخاذهما خطوات في إطار النقل المبكر للمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني، وتوصل الأردن وإسرائيل إلى توقيع معاهدة سلام بينهما.

وإذ يرحب المجلس بالخطوات الملموسة التي قطعتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط معبرا عن استمرار دعمه للمسيرة السلمية، فإنه يدعو راعيي مؤتمر السلام، إلى تكثيف الجهود لتحقيق تقدم على المسارين السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري وجنوب لبنان والتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، استنادا إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥.

كما يطالب المجلس الأعلى مجلس الأمن وراعيي عملية السلام الحيلولة دون قيام اسرائيل بإجراء أي تغيير لوضع مدينة القدس وفقا لحدود ١٩٦٧، والامتثال لكافة قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس الشريف وضرورة التزامها بعدم إحداث تغييرات في خصائصها السكانية والجغرافية تخل بالوضع القائم عام ١٩٦٧.

#### الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك

تدارس المجلس الأعلى باهتمام وقلق بالغين تردي الأوضاع الأمنية واستمرار المعاناة الانسانية الشديدة في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة مواصلة الصرب أعمال العدوان والتطهير العرقي والإبادة لمسلمي البوسنة والهرسك، والتي كان آخرها العدوان الأثم على منطقة بيهاتش الآمنة واستهداف المدنيين فيها على وجه الخصوص باعتباره خرقا لميثاق الأمم المتحدة، ورفضهم خطة السلام في تحد سافر للمجتمع الدولي. ويعبر المجلس في هذا الاطار، عن دعمه التام للموقف المبدئي والتوفيقي الذي اتخذته الحكومة البوسنية انطلاقا من رغبتها في إحلال السلام.

وإذ يدين المجلس العدوان الصربي، فإنه يعرب عن أسفه الشديد لعدم اتخاذ مجلس الأمن الاجراءات الحازمة الكفيلة بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ويحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير فعالة لضمان انصياع الصرب لقراراته ذات الصلة، وتعزيز الحماية الدولية التابعة للأمم المتحدة وتوسيع مهمة قواتها، وتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الثابت والمشروع في الدفاع عن النفس وفق المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا في هذا الاطار تأييده لقرار مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة المنعقدة في الدار البيضاء حول استعداد الدول الإسلامية الاسهام في الجهود الدولية لتوفير وسائل الدفاع عن النفس لجمهورية البوسنة والهرسك.

ويؤكد المجلس على إعلان ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الصادر عن الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، وإعلان الاجتماع الموسع لفريق اتصال منظمة المؤتمر الاسلامي على مستوى وزراء الخارجية الذي انعقد في جنيف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. كما يطالب بالتنفيذ السريع لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠/٤٩ الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

كما يؤكد المجلس الأعلى في هذا السياق على القرارات والإعلان حول الأوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد مؤخرا بالدار البيضاء.

#### ظاهرة التطرف والعنف

لاحظ المجلس الأعلى بقلق كبير ظاهرة التطرف والغلو التي تؤدي إلى أعمال العنف والإرهاب، ويؤكد رفضه التام وإدانته لهذه الممارسات بكل أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها ويدعو إلى مواجهة هذه الظاهرة الهدامة باعتبارها بعيدة عن روح الدين الإسلامي الحنيف وتتنافى مع شريعته السمحة.

كما يدعو المجلس علماء الاسلام إلى تبيان قيم ومبادئ الاسلام الحنيف القائمة على التسامح ونبذ العنف ومواصلة اجتهادها لتقديم الحلول الصحيحة والمناسبة لمشاكل العصر، وفق ما تقضي به مبادئ الدين الاسلامي الحنيف.

وفي هذا الاطار يؤكد المجلس ضرورة تعزيز الجهود الهادفة لإبراز الصورة الحقيقية والمشرفة للاسلام وجوهر شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان.

#### مجالات التعاون والتنسيق

في الشؤون العسكرية، تدارس المجلس الأعلى الأفكار التي تضمنها تقرير خادم الحرمين الشريفين وتوصيات وزراء الدفاع في اجتماعهم الثالث عشر، ونظرا لأهمية فاعلية التعاون الدفاعي فيما بين دول المجلس، ورغبة المجلس الأعلى في رفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول مجلس التعاون وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات ورفع الفعالية القتالية لها، فقد قرر تبني خطوات لبناء القوة الدفاعية الذاتية في ظل استراتيجية موحدة، تضع في خدمة الأمن الخليجي كل القدرات المتوفرة، كما قرر تطوير قوة درع الجزيرة لتصبح قادرة على التحرك الفعال السريع، وكلف اللجنة العليا التي أنشأها في دورته الرابعة عشرة بمتابعة تنفيذ ذلك.

وفي المجال الأمني استعرض المجلس الأعلى مستجدات التعاون الأمني بين دول المجلس، وأبدى المجلس ارتياحه لمستوى التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والقطاعات الأمنية في الدول الأعضاء، وما توصل إليه وزراء الداخلية في اجتماعهم الثالث عشر من خطوات وانجازات تعكس هذا المفهوم وتكرسه بين دول المجلس، ومنها الاتفاقية الأمنية التي جاءت لتأطير التعاون الأمني القائم بين الدول الأعضاء وتنظيمه، وما سيكون لهذه الخطوة من مردود إيجابي على مختلف مجالات العمل المشترك الأخرى، إلى جانب ما سيتبعها من خطوات تحقق تطلعات مواطني دول المجلس في تسهيل حركة تنقلهم بين الدول الأعضاء مما سيعزز من تواصلهم وترابطهم، ويسهل مزاولةهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي المجال الاقتصادي، استعرض المجلس الأعلى الأفكار التي تضمنها تقرير خادم الحرمين الشريفين لتطوير وتنشيط التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، في ضوء نتائج الاجتماعات الوزارية التي تمت خلال هذا العام، وقرر المجلس الأعلى تكليف اللجان الوزارية المختصة بـ :

- النظر في الامكانيات المتاحة لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية.
- العمل على زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني.

- تشجيع مشتريات الصناعات الوطنية في كل دولة، من المواد الخام والسلع الوسيطة والخدمات التي تنتجها تلك الدولة أو غيرها من دول مجلس التعاون الأخرى.
- تشجيع استخدام الصناعات الناشئة لأحدث التقنيات، وأفضل معايير الجودة، ومساعدة المستثمرين فيما يحتاجونه من التراخيص اللازمة في الدول المصدرة للتقنية.
- استخدام مراكز البحوث العلمية، لإجراء البحوث اللازمة لمساعدة القطاع الأهلي على تطوير التقنيات المستوردة لتتلاءم مع متطلبات الطلب المحلي والخارجي.
- إتاحة الفرص للأوساط التجارية في المجلس، للاطلاع على دراسات الجدوى وذلك لتشجيعها على إقامة ما تراه مناسباً منها.

كما وجه المجلس الأعلى باستكمال الاجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول مجلس التعاون من أجل تسهيل إقامة الاستثمارات المشتركة، وتطوير ورفع أداء البنوك الخليجية، على أسس بنكية رفيعة المستوى، وبمراجعة الاجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء، لتنفيذ قرارات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية، وذلك من أجل توحيد هذه الاجراءات وجعلها واضحة لمواطني دول المجلس في مساعيهم للاستفادة من المزايا التي توفرها هذه القرارات تسهيلاً لتحرك البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وإقامة المشاريع الاستثمارية.

وأخذ المجلس علماً بموافقة لجنة التعاون المالي والاقتصادي - المفضضة من قبله بهذا الشأن - على السماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصحية. ولاحظ بارتياح اطراد نمو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وازدياد عدد المواطنين المستفيدين من القرارات الاقتصادية التي أصدرها المجلس في دوراته السابقة حول ممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف وتملك العقار وتبادل أسهم الشركات المساهمة مما يساهم في زيادة ترابط المصالح والاعتماد المتبادل.

كما استعرض المجلس نتائج جهود لجنة التعاون المالي والاقتصادي لتوحيد التعريفات الجمركية ووجه المجلس وزراء المال والاقتصاد بالاسراع في الاتفاق على تعريف جمركية موحدة وتطبيقها لتسريع خطوات التكامل بين دول المجلس.

كما أقر تعديل القواعد الموحدة لتملك وتداول الأسهم بما يتيح لمواطني دول المجلس تملك وتداول أسهم الشركات المساهمة التي تعمل في المجالات الاقتصادية المختلفة باستثناء مجالات البنوك والصرافة والتأمين. كما أقر القواعد المعدلة لممارسة تجارة الجملة.

وعبر المجلس عن ارتياحه للتوقيع على اتفاقيات أوروغواي والمصادقة عليها من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين ويرحب بقيام منظمة التجارة العالمية، ويتطلع إلى قيامها بالدور المناط بها لتحرير التجارة الدولية مما يساهم في نموها وتسارع التنمية الاقتصادية.

كما استعرض المجلس الأعلى العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع الشركاء التجاريين الرئيسيين ومجالات التعاون الاقتصادي معهم، وعبر عن رضاه لما تحقق من تقدم في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي وتطلعه إلى تحقيق المزيد بما في ذلك عدم فرض ضرائب جديدة على الطاقة وحصول تقدم في المفاوضات الهادفة للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين المنطقتين وتسهيل دخول منتجات دول المجلس بما يحقق زيادة في صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي لتصحيح الميزان التجاري بين الطرفين.

كما عبر عن ارتياحه للنتائج التي تم التوصل إليها في مجال التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية في اللقاء الذي تم على المستوى الوزاري مؤكداً على أهمية استمرار بناء أسس متينة للتعاون بين الجانبين. واستمع إلى تقرير من المجلس الوزاري حول العلاقات الاقتصادية مع اليابان، ورحب بنتائج المؤتمر الأول لرجال الأعمال في طوكيو. وحث المجلس الشركاء التجاريين الرئيسيين على زيادة استثماراتهم بدول المجلس.

ويعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وعظيم امتنانه لصاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، ولحكومة وشعب دولة البحرين لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول مجلس التعاون مشيداً بالترتيبات الممتازة. ويؤكد على أهمية الدور الكبير الذي قام به صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وحسن إدارته للاجتماعات مما كان له الأثر الأكبر في التوصل إلى النتائج المهمة والطيبة التي حققتها هذه الدورة. ويتطلع المجلس إلى اللقاء القادم في دورته السادسة عشرة بسلطنة عُمان في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تلبية لدعوة كريمة من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عُمان.

-----